Journal of Islamic Sciences
Volume (4), Issue (7): 30 Dec 2021
P: 1 - 16

ISSN: 2664- 4347

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد (4)، العدد (7): 30 ديسمبر 2021م
ص: 1 - 16

The hadith of Jabir bin Abdullah, may Allah be pleased with them both, "In the acceptance of supplication on Wednesday "

Ahmed Eid Al- Atfy

College of Science and Arts in Sarat Abidah || King Khalid University || KSA

Abstract: In this research, I took up and study the methods of modern Jabir bin Abdullah, may God be pleased with them, in the response to the supplication on Wednesday between the two prayers, and his evidence, I have followed the inductive, critical and analytical approach by collecting the methods of hadith and studying them in an objective scientific study and judging him by all his ways of working with him, if in the virtues of deeds, and that he is weak, In his bond and his consciences, and his denial, for his violation of history, and his monopoly on the reasons for publishing it, The research concluded with the most important results, including: that the large number of methods is not a condition for strengthening the hadith, but may be evidence of the severity of its weakness, and that the ijtihad of the Companion is not an agreed upon argument unless the companions spread and no opponent was known. and God knows best.

Keywords: Hadith (Supplication on Wednesday)- Criticism of the Prophet's hadith.

حديثُ جابرِ بن عبد الله رضى الله عنهما "في اسْتِجَابةِ الدُّعَاءِ يومَ الأربعاءِ": دِرَاسَةٌ نَقْدِيّةٌ

أحمد عيد أحمد العطفي *

كلية العلوم والآداب بسراة عبيدة || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية

المستخلص: تناولت في هذا البحث، تخريج ودراسة طرق حديث جابر بن عبد الله- رضي الله عنهما- في استجابة الدعاء يوم الأربعاء بين الصلاتين، وشواهده، وقد اتبعت المنهج الاستقرائي والنقدي والتحليلي من خلال جمع طرق الحديث ودراستها دراسة علمية موضوعية والحكم عليها بمجموع طرقه، وتوصلت إلى أنه ضعيف جداً، سنداً ومتناً، ولا يصح العمل به، ولو في فضائل الأعمال، وأنه من الضعيف الذي لا ينجبر، للاضطراب الحاصل في سنده ومتنه، ونكارته، لمخالفته التاريخ، وانفراده بما توفرت الدواعي على نشره، وختمت البحث بأهم النتائج، والتي منها: أن كثرة الطرق ليست شرطا في تقوية الحديث، بل قد تكون دليلا على شدة ضعفه، وأن اجتهاد الصحابي لا يكون حجة متفقا عليها إلا إذا انتشر بين الصحابة ولم يُعْرَف له مخالف. والله أعلم.

الكلمات المفتاحية: حديث (الدعاء يوم الأربعاء)، الحكم على الأحاديث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله ولي الصالحين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله النبي الصادق الأمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

* أتقدم بخالص الشكر والتقدير لجامعة الملك خالد ممثلة في عمادة البحث العلمي على الدعم الإداري والفني للبحث.

أما بعد:

فإن من أفضل ما يتقرب به العبد إلى الله تعالى: (العلم الشرعي)؛ لأنه الوسيلة الوحيدة، إلى تحقيق العبودية على الوجه الذي يحبه الله تعالى ويرضاه، فما عبد الله بحق إلا بعلم، وما عصي إلا بجهل، ومن أهم السبل لمعرفة ما صح عن رسول الله تعالى، المبلغ عند ربه، وما لا يصح، هو علم الحديث؛ بمعرفة قواعده، وعلله، وعلم الجرح والتعديل، وعلم الرجال، وغيرها.

وذلك؛ لأنه عماد العلوم كلها بعد القرآن الكريم، وعلى التخصيص إن أردت التمحيص فإنك لا تستطيع أن تخوض بحر العلوم الشرعية إلا به.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "لا يجوز أن يكون الرجل إماماً حتى يعلم ما يصح مما لا يصح (من الحديث)، وحتى لا يحتج بكل شيء، وحتى يعلم مخارج العلم"[(1)].

بل معرفة ما يحتج به، وما لا يحتج به من الروايات يُعد شرطاً في المجتهد، والمفتي، وإلا بَنَى وفَرَّع على ما لا يثبت في دين الله تعالى، وفي زماننا هذا غلب على الكثيرين من المشتغلين بالعلم الشرعي جانب التخصص؛ ومن هنا يستدلون بأحاديث لا تثبت عن النبي صلي الله عليه وسلم، وربما يحدث الاغترار بظاهرها أو بكثرة طرقها، حتى من بعض المشتغلين بعلم الحديث، الذين تَرَسَّخَ في أذهانهم أن جمع الطرق لمجرد التقوية فقط، فنجدهم يقولون في مقدمة أبحاثهم: وإن كان الحديث حسناً، أو ضعيفاً بحثت له عن متابعات وشواهد تقوّيه، مع أن جمع طرق المرويات، ومقارنتها، من أهم وسائل معرفة ضبط الراوي، من عدمه عند المحدثين، ومن ثم تقوية الحديث من عدمه، مع أن الجميع يعلم أن الضعيف نوعان: ما ينجبر بمجيئه من طرق أخرى، وما لا ينجبر ولو تعددت طرقه، قال ابن الصلاح: "ومنه ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره... وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة" [(2)].

وهذا ما لاحظته في موضوع بحثي وهو حديث جابر رضى الله عنه في استجابة الدعاء يوم الأربعاء، فقد قوَّاه بعضهم، وحسنَّه لتعدد طرقه، مما جعل البعض ينشر فضله على وسائل التواصل الاجتماعي.

فتأملت فيه لما وصلني، فوقع في قلبي غرابة ألفاظه، وصدق الربيع بن خيثم، حيث قال: "إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل" [(3)]. مما حملني على دراسته حديثياً، لعل الله تعالى يوفقني إلى نتيجة تنفع المسلمين، وبخاصة طلاب العلم، وأسميته " حديث جابر "في استجابة الدعاء يوم الأربعاء " دراسة نقدية- وأسأل المولى عز وجل العون، والسداد، فهو وليي، ومنه التوفيق والرشاد، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

- الرغبة في الذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ببيان ما يصح منها وما لا يصح، حتى يعبد الله على بصيرة.
- أن هذا الموضوع لم أر من أفرده ببحث مستقل من قبل مع تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي، وألسنة الوعاظ، والدعاة.

---

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي (470/1).

(2) ابن الصلاح، علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح (ص34).

(3) الرَّامَهُرْمُزِيّ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص316).

- أردت بيان تطبيق قواعد المحدثين في التصحيح، والتضعيف، والتعليل، على هذا الحديث.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في انتشار موضوعه على ألسنة الوعاظ، والدعاة، ووسائل التواصل الاجتماعي، للعمل به، خاصة وأنه في فضائل الأعمال، والسؤال هنا:

1. هل كل ضعيف يُعمل به في فضائل الأعمال؟
2. وهل كل ضعيف ينجبر بتعدد طرقه؟
3. وهل عمل الصحابي حجة مطلقا؟

أهداف البحث:

من أهم ما يهدف إليه هذا البحث:

1. محاولة تجلية المفاهيم الخاطئة المشهورة، كتقوية كل ضعيف بمجيئه من طرق أخرى، مع نص المحدثين على أن الضعيف منه ما ينجبر بتعدد الطرق، ومنه ما لا ينجبر مهما كثرت طرقه.
2. عرض صورة واضحة لتعامل المحدثين النقاد، في تعليل الأحاديث ومعرفة عدالة الرجال، وضبطهم.
3. أن القرائن التي يتقوى بها الحديث ليست على إطلاقها.

الدراسات السابقة:

بعد القراءة والبحث، لم أقف على من أفرده بدراسة علمية متخصصة، إلا ما تداوله بعض أهل العلم على صحة الحديث أو حسنه في أحد المواقع الالكترونية[4] من غير استيعاب لطرقه، ومتابعاته، وشواهده، وبيان نكارة متنه، وضعف سنده مستدلين بفعل الصحابي الواحد والذي روي بنفس الإسناد، مما دفعني للكتابة فيه دفاعا عن دين الله تعالى وردا لشبة التصحيح بعمل الصحابي الواحد من مصادره، وقد بينت ذلك في أثناء البحث، والله أعلم.

منهج البحث.

سرت في كتابة البحث المنهج الاستقرائي من خلال جمع طرق الحديث من كافة مصادر السنة النبوية، ثم بعد ذلك اتبعت المنهج النقدي، والتحليلي من خلال دراسة هذه الطرق دراسة علمية وافية وتحليلها، والحكم عليها متبعا الخطوات التالية:

1. قمت بجمع طرق وألفاظ حديث جابر رضى الله عنه، من المصادر الأصلية التي أخرجته بأسانيد أصحاب الكتب، ثم اعتمدت رواية الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده، لكونها أشمل لفظاً، وأعلى سنداً، وأشهر مصنفاً.
2. قمت بتخريج رواية جابر رضى الله عنه، من مصادرها الأصلية، على حسب قواعد التخريج.
3. قمت بتخريج المتابعات من مصادرها الأصلية، وبينت حالها من حيث القبول والرد.
4. ترجمت لمن احتاج الأمر إلى بيان حاله جرحاً وتعديلاً، من رجال المتابعات والشواهد، بعد إجمال حالهم في الأصل.

(4) يراجع: أرشيف ملتقى أهل الحديث http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=14047

5. قمت ببيان حال الرواة الضعفاء في الطرق، ثم ترجمت لهم في الهامش بما يبين حالهم جرحاً وتعديلاً، من غير ذكر الشيوخ والتلاميذ طلباً للاختصار.
6. قدمت في الشواهد، الأقرب لفظاً لرواية جابر رضى الله عنه.
7. أفردت رجال الإمام أحمد بمطلب مستقل، ترجمت لكل راوٍ منهم بذكر اسمه بما يزيل اللبس عنه، وذكر اثنين من شيوخه، وتلاميذه، وأقوال النقاد فيه.
8. بيت معاني الكلمات الغريبة في البحث.

حدود البحث:

يختص هذا البحث بجمع ودراسة متابعات وشواهد حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما في استجابة الدعاء يوم الأربعاء.

خطة البحث: قسمت البحث إلى مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة على النحو التالي:

- المقدمة: احتوت على الافتتاحية، وبيان أهمية علم الحديث، وأسباب اختيار الموضوع، والهدف من البحث فيه، ومشكلته، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث وخطته.
- المطلب الأول: في نص الحديث وتخريجه.
- المطلب الثاني: شواهد الحديث.
- المطلب الثالث: تراجم رجال الإسناد عند الإمام أحمد.
- المطلب الرابع: الحكم على الحديث والرد على شبه من صححه، أو حسنه.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها. والتوصيات.

والله اسأل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المطلب الأول: الحديث، وتخريجه:

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ- ﷺ- " دَعَا [5] فِي مَسْجِدِ الْفَتْحِ [6] ثَلَاثًا: يَوْمَ الِاثْنَيْنِ، وَيَوْمَ الثُّلَاثَاءِ، وَيَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ، فَاسْتُجِيبَ لَهُ يَوْمَ الْأَرْبِعَاءِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَعُرِفَ الْبِشْرُ فِي وَجْهِهِ ".

قَالَ جَابِرٌ: «فَلَمْ يَنْزِلْ بِي أَمْرٌ مُهِمٌّ غَلِيظٌ [7] إِلَّا تَوَخَّيْتُ [8] تِلْكَ السَّاعَةَ، فَأَدْعُو فِيهَا فَأَعْرِفُ الْإِجَابَةَ».

---

(5) الدعاء في اللغة: مصدر من قولك: دعوت الشيء أدعوه دعاءً، وتأتي بمعنى الطلب، والابتهال، يقال: دعوت الله أدعوه دعاءً: ابتهلت إليه بالسؤال، ورغبت فيما عنده من الخير. راجع: القزويني، مقاييس اللغة، للقزويني (279/2). وفي الشرع؛ قال الخطابي: هو استدعاء العبد ربه عز وجل العناية واستمداده منه المعونة، وحقيقته: إظهار الافتقار إلى الله تعالى، والتبرؤ من الحول والقوة، وهو: سمة العبودية واستشعار الذلة البشرية، وفيه معنى الثناء على الله تعالى، وإضافة الجود والكرم إليه. راجع: الخطابي، شأن الدعاء (ص 4).

(6) مسجد الفتح: هو المرتفع على قطعة من جبل سلع في الغرب، غربية وادي بطحان، ويقال له: "مسجد الأحزاب"، ويذكر بـ "المسجد الأعلى" كما في روايات هذا الحديث. محمد بن محمد بن شُرَّاب، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، (ص 253).

(7) غَليظ: مأخوذ من غَلَظ: ضد الرّقة في الخُلق والطبع والفعل والمنطق والعيش ونحو ذلك، وأمر غَليظ: شديد صعب. ابن منظور، لسان العرب (449/7).

(8) توخيت: يقال: تَوَخَّيْتُ الشيءَ أَتَوَخَّاهُ تَوَخِّياً، إِذَا قصَدْتَ إِلَيْهِ وتعَمَّدت فِعْلَه، وتَحرَّيْت فِيهِ. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (165/5).

تخريج الحديث

أخرجه أحمد في المسند [9]، قال: حدثنا أبو عامر: حدثنا كثير يعني ابن زيد: حدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك: حدثني جابر يعني ابن عبد الله، فذكره بلفظه.

ومن طريقه أخرجه ابن النجار في الدرة الثمينة في أخبار المدينة [10]، وابن الجوزي في المنتظم في تاريخ الملوك والأمم [11]، وفي مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن [12].

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد [13]، من طريق سفيان بن حمزة، وأخرجه البزار في مسنده [14]، قال: حدثنا محمد بن المثنى، وعمرو بن علي، ومحمد بن مَعْمر، قالوا: ثنا أبو عامر.

ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في التمهيد [15].

كلاهما (سفيان بن حمزة، وأبو عامر) عن كثير بن زيد به، إلا أن سفيان عند البخاري زاد "في هذا المسجد مسجد الفتح" وسفيان: صدوق [16].

ومحمد بن المثنى، عن أبي عامر، عند البزار، قال: "في مسجد قباء" بدل "مسجد الفتح"، ومحمد بن المثنى: ثقة ثبت [17]، وأبو عامر، هو العقدي: ثقة [18]. وقال البزار عقبه: لا نعلمه يُروى عن جابر إلا بهذا الإسناد.

واختلف فيه على كثير بن زيد، فرواه مرة عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر، بدل "عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك".

ورواه مرة أخرى، عن المُطَّلب بن حَنْطب مرسلاً.

<u>أما الرواية الأولى</u>: أخرجها ابن سعد في الطبقات [19]، قال: أخبرنا عبيد الله بن عبد المجيد البصري.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان[20]، من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد. وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد[21] أيضاً، من طريق عبد الملك بن عمرو.

---

(9) أحمد بن حنبل، المسند (14563/425/22).

(10) ابن النجار، الدرة الثمينة في أخبار المدينة (125/1).

(11) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (234/3).

(12) ابن الجوزي، مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن (488/312/2).

(13) البخاري، الأدب المفرد (رقم 704).

(14) البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار (303/430/1).

(15) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (19/200- 201).

(16) سفيان بن حمزة بن سفيان بن فروة الأسلمي، أبو طلحة المدني، قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة، وابن حجر: صدوق، وزاد ابن حجر: من الثامنة. راجع: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (142/11)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (983/230/4)، وابن حجر، تقريب التهذيب، (2438).

(17) محمد بن المثنى بن عبيد بن قيس العنزي، أبو موسى البصري، وثقه ابن معين، والفلاس، والخطيب، وزاد: ثبتاً، ومسلمة بن قاسم، وابن حجر، وزاد: ثبت من العاشرة. راجع: ابن حجر، تهذيب التهذيب (425/9)، والخطيب، تاريخ بغداد (283/3)، وابن حجر، تقريب التهذيب (6264).

(18) أبو عامر، هو عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي البصري، وثقه ابن معين، وإسحاق، وزاد: الأمين، والنسائي، وزاد: مأمون، وابن سعد، والعجلي، وزاد: مكي كتبت عنه، والدارمي، وزاد: عاقل، وابن شاهين، وابن حجر، وزاد: من التاسعة، مات سنة أربع، أو خمس ومائتين. راجع: (المزي، تهذيب الكمال (3545/364/18)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (469/9). وابن حجر، تهذيب التهذيب (6/409- 410). وابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات (158/1). وابن حجر، تقريب التهذيب (4199).

(19) ابن سعد، الطبقات الكبرى (56/2).

(20) البيهقي، شعب الإيمان (3591/387/5).

وأخرجه ابن الغطريف في جزئه [22]، من طريق عبيد الله بن عبد المجيد. ومن طريقه المقدسي في الترغيب في الدعاء [23].

ثلاثتهم (عبيد الله بن عبد المجيد، وعبد المجيد، وعبد الملك)، عن كثير بن زيد، قال: سمعت عبد الرحمن بن كعب بن مالك، قال: سمعت جابر رضي الله عنه، مرفوعاً به، إلا أن عبيد الله بن عبد المجيد، قال: "مسجد الأحزاب" بدل "مسجد الفتح"، وقال: "غائظ" بدل "غليظ" وعبيد الله بن عبد المجيد: صدوق[24].

وقال عبد المجيد عند البيهقي: "بعد الصلاتين" بدل "بين الصلاتين". وأظنها تصحيفاً، وعبد المجيد: ثقة أخطأ في أحاديث [25].

وأما الرواية الثانية: عن كثير بن زيد، عن المطلب بن حنطب مرسلاً، قال: "دعا رسول الله- ﷺ- في المسجد الأعلى، يوم الاثنين... فذكره". بدون قول جابر رضي الله عنه.

أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة [26]، من طريق عبد العزيز بن عمران، عن كثير بن زيد، به، مرسلاً، وعبد العزيز بن عمران: متروك الحديث، ولعل الخطأ هنا منه، لشدة غلطه كما قال ابن حجر [27].

وقد روي الحديث من غير طريق كثير بن زيد من عدة أوجه بألفاظ مختلفة، من غير قول جابر رضي الله عنه:

الأول: من طريق ابن أبي ذئب، عن رجل من بني سلمة، عن جابر رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم: أتى مسجد "يعني الأحزاب"، فوضع رداءه، وقام ورفع يديه مدًّا يدعو عليهم، ولم يُصَلِّ، قال: ثم جاء ودعا عليهم، وصَلَّى".

أخرجه أحمد[28] في المسند، قال: حدثنا حسين. وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده [29].

وأخرجه الواقدي في المغازي[30]، ومن طريقه أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة[31]، جميعهم (حسين، والطيالسي، والواقدي) عن ابن أبي ذئب، عنه، به، إلا أن الواقدي، قال في روايته "دعا في المسجد المرتفع ورفع يديه

---

(21)ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (201/19).

(22) الجرجاني، جزء ابن غطريف (رقم 68).

(23) المقدسي، الترغيب في الدعاء (رقم 39).

(24) عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي الحنفي، قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح ليس به بأس، ووثقه العجلي، والدارقطني، وابن قانع، وقال الذهبي: الإمام الصدوق، وقال ابن حجر: صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه، من التاسعة، مات سنة تسع ومائتين. راجع: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1541/424/5)، والذهبي سير أعلام النبلاء (487/9)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (34/7)، وابن حجر، تقريب التهذيب (4317).

(25) عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد الأزدي، أبو عبد المجيد المكي، وثقه النسائي، وأبو داود، وزاد: داعية إلى الإرجاء، وقال الدارقطني: لا يحتج به يعتبر به، وقال ابن حبان: يستحق الترك، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، وكان مرجئاً أفرط ابن حبان؛ فقال: متروك، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. راجع: المزي، تهذيب الكمال (271/18- 274)، والدارقطني، سؤالات البرقاني (رقم 317)، وابن حجر، تقريب التهذيب (4160).

(26) ابن شبة، تاريخ المدينة (58/1).

(27) عبد العزيز بن عمران: بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، ضعفه ابن معين، وأحمد، والدارقطني، وقال البخاري: منكر الحديث، لا يكتب حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حجر: متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه وكان عارفاً بالأنساب، من الثامنة، مات سنة سبع وتسعين ومائة. المزي، تهذيب الكمال (178/18- 179)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (1817/390/5)، والنسائي، الضعفاء والمتروكين، (393)، وابن حجر، تقريب التهذيب (4114).

(28) أحمد بن حنبل، المسند (1523/392/23).

(29) الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي (1878/323/3).

مدًّا". والواقدي: متروك [32]. وابن أبي ذئب [33]، وإن كان ثقة؛ إلا أنه يروي عن الضعفاء، وشيخه مجهول العين، وربما تعمد ابن أبي ذئب، عدم ذكره، ولذا قال البوصيري في إتحاف الخيرة [34]بعد ذكره: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالة التابعي، ولذا لا يرقى لتقوية الحديث، والله أعلم.

الطريق الثاني: من طريق ابن أبي يحيى، عن الفضل بن المبشر، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. قال: "دعا النبي- ﷺ- على الجبل الذي عليه مسجد الفتح من ناحية الغرب وصلى من وراء المسجد".

أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة[35]، قال: وعن ابن أبي يحيى، عن الفضل بن المبشر، عنه، به.

واختلفت فيه على ابن أبي يحيى، فرواه عن سلمة بن أبي يزيد، عن جابر رضي الله عنه، "أن النبي- ﷺ- قعد على موضع مسجد الفتح، وحمد الله ودعا عليه وعُرِض أصحابه وهو عليه".

أخرجه ابن شبة[36]، قال: حدثنا أبو غسان، عن ابن أبي يحيى به فذكره.

وابن أبي يحيى وإن وثقه الأئمة [37]، إلا أن السند الأول جاء معلقاً كما ذكر ابن شبة حيث قال: وعن ابن أبي يحيى، كما أن شيْخه الفضل بن مبشر، ضعيف [38].

وفي الطريق الثاني انقطاع بين أبي غسان، وابن أبي يحيى، كما قال ابن شبة: ما كان عن ابن أبي يحيى، فهو من أبي غسان ولم يلقه [39]. وشيخه سلمة بن أبي يزيد [40]، مجهول الحال[41]. مع الاختلاف في السند واللفظ الذي يدل على عدم الضبط.

---

(30) الواقدي، المغازي (488/2).

(31) ابن شبة، تاريخ المدينة (60/1).

(32) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، أبو عبد الله المدني، ضعفه ابن معين، وكذبه أحمد، وتركه البخاري وغيره. راجع: المزي، تهذيب الكمال (180/26- 185).

(33) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن المديني، والذهبي، ومع ذلك كان يروي عن الضعفاء كما قال الخليلي، ولا يبالي عمن يحدث كما قال أحمد، وقال ابن حجر: ثقة فاضل، مات سنة ثمان وخمسين. راجع: المزي، تهذيب الكمال (630/25)، والذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (7837/620/3)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (630/3)، وابن حجر، تقريب التهذيب (6082).

(34) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (6188/455/6).

(35) ابن شبة، تاريخ المدينة (59/1).

(36) المصدر السابق.

(37) ابن أبي يحيى، هو: محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو عبد الله المدني، وثقه أحمد، وابن معين، وابن سعد، وأبو داود، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن حجر: صدوق، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين ومائتين. راجع: المزي، تهذيب الكمال (11/27)، وأحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله، (41/2)، وابن حجر، تقريب التهذيب (6395).

(38) الفضل بن مبشر الأنصاري، أبو بكر المدني، ضعفه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: لين، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابع عليها، وقال ابن حجر: فيه لين، من الخامسة. راجع: المزي، تهذيب الكمال (251/23- 252)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (378/66/7)، وابن حجر، تقريب التهذيب (5416).

(39) ابن شبة، تاريخ المدينة (74/1).

(40) سلمة بن أبي يزيد المديني، روى عن: جابر بن عبد الله، وعنه: كثير بن زيد، وابنه عمر، وذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، والخطيب في غنية الملتمس، والحسين في الإكمال، ولم يذكر فيه أحد جرحاً ولا تعديلاً، إلا ذكر ابن حبان في ثقاته على عادته في ذكر مجهول الحال في ثقاته. راجع: البخاري، التاريخ الكبير (2005/76/4)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (770/176/4)، والخطيب، غنية الملتمس في إيضاح المتلبس (رقم 227)، وابن حبان، الثقات (397/318/4)، والحسيني، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال (رقم 328).

الطريق الثالث: من طريق سعيد بن معاذ الدّيناريّ، عن ابن أبي عتيق، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: "دعا رسول الله- ﷺ- في المسجد الأعلى، يوم الاثنين، ويوم الثلاثاء، واستجيب له يوم الأربعاء بين الصلاتين". أخرجه ابن شبة[42]، قال: وأخبرني عبد العزيز، عن سعيد بن معاذ، به. وفيه سعيد بن معاذ الديناري: مجهول[43].

المطلب الثاني: في شواهد الحديث

ولحديث جابر عدة شواهد:

الشاهد الأول: عن المطلب بن عبد الله بن حنطب مرسلاً، بلفظ "أن النبي- ﷺ- دعا يوم الاثنين في مسجد الفتح، واستجيب له عشية الأربعاء بين الصلاتين".

أخرجه ابن شبة[44] في تاريخ المدينة، قال: حدثنا أبو غسان، عن ابن أبي يحيى، عن خالد بن رباح، عن المطلب، فذكره.

وهذا الإسناد ضعيف؛ للانقطاع بين أبي غسان، وابن أبي يحيى، كما سبق، وللإرسال أيضاً وربما كان مرسلاً معضلاً، فالمطلب [45]، لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أحد من كبار الصحابة، فربما سمعه من تابعي آخر، ولا نعرف حاله، والله أعلم.

الشاهد الثاني: عن أسيد بن أبي أسيد، عن أشياخهم، "أن النبي- ﷺ- دعا على الجبل الذي عليه مسجد الفَتْحِ، وصَلَّى في المسجد الصَّغير الَّذي بأَصل الجَبَل على الطريق حَتَّى مصعّد الجبل".

أخرجه ابن شبة[46] في تاريخ المدينة، قال: حدثنا أبو غسان، عن ابن أبي يحيى، عن أسيد بن أبي أسيد، عن أشياخهم أن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكره.

وهذا الإسناد ضعيف، للانقطاع بين أبي غسان، وابن أبي يحيى كما تقدم، ولجهالة أشياخ أسيد، لغلبة الظن أنهم لم يدركوا النبي- ﷺ- فليسوا بصحابة، وإن ثبت ذلك فهو مرسلٌ أيضاً، وأما أسيد بن أبي أسيد البراد، أبو سعيد المديني، فهو صدوق، وروايته عن التابعين عن الصحابة، ولذا حكمت بجهالة أشياخه[47].

---

(41) قال ابن حجر: إن روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يُوثق فهو مجهول الحال. راجع: ابن حجر، نزهة النطر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص 126).

(42) ابن شبة، تاريخ المدينة (59/1).

(43) سعيد بن معاذ بن عبد الله الدّيناري، كما جاء في بعض الطرق عند ابن شبة في تاريخ المدينة (63/1)، ولم أقف على من ترجم له، والله أعلم.

(44) ابن شبة، تاريخ المدينة (60/1).

(45) المطلب بن عبد الله بن حنطب، ويقال: المطلب بن عبد الله بن حنطب بن المطلب بن الحارث بن عبيد القرشي المخزومي المدني، وقيل: المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب، قال أبو حاتم: وقيل: أنهما اثنان، وثقه أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، قال أبو حاتم: عامة أحاديثه مراسيل، لم يدرك أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا سهل بن سعد، وأنساً، وسلمة، ومن كان قريباً منهم، ولم يسمع من جابر، ولا من زيد بن ثابت، ولا عمران بن حصين، وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس والإرسال، من الرابعة. راجع: المزي، تهذيب الكمال (81/28)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (317/5)، وابن أبي حاتم المراسيل (ص 209- 210)، وابن حجر، تقريب التهذيب (6710).

(46) ابن شبة، تاريخ المدينة (58/1).

(47) راجع: المزي، تهذيب الكمال (236/3 وما بعدها)، وابن حجر، تقريب التهذيب (510).

الشاهد الثالث: من حديث يحيى بن النضر الأنصاري، عن أبيه، مرفوعاً بألفاظ أخرى، وفيه "وجَلسَ في مسجد الفتح ودَعَا فيه".

أخرجه ابن شبة[48] في تاريخ المدينة، قال: وحدثنا عن ابن أبي يحيى، عن أبي بكر بن يحيى بن النضر الأنصاريّ، عن أبيه، مرفوعاً به.

وهذا الإسناد ضعيف، للجهالة بحال الراوي الساقط في أوله، وأبو بكر الأنصاري، مستور الحال[49]، وأبوه، ثقة[50]، من الرابعة، فروايته عن النبي- ﷺ- معضلة، مرسلة.

الشاهد الرابع: من حديث معاذ بن سعد رضي الله عنه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، صلى في مسجد الفتح، وفي المساجد حوله".

ذكره ابن النجار في الدرة الثمينة في أخبار المدينة[51]، والسمهودي في وفاء الوفاء[52]، عن معاذ معلقاً، ولم أقف على من أخرجه مسنداً.

المطلب الثالث: رجال الإسناد عند الإمام أحمد

1. أبو عامر: هو عبد الملك بن عمرو القيسي، أبو عامر العقدي البصري، ثقة، تقدمت ترجمته في الصفحة العاشرة.
2. كثير: هو ابن زيد الأسلمي، ثم السهمي، أبو محمد المدني، روى عن: سالم بن عبد الله، وعبد الله بن عبد الرحمن بن كعب،...، وجمع، وعنه: حماد بن زيد، وأبو عامر العقدي،...، وجمع.

وثقه ابن عمار الموصلي، واختلف في قول ابن معين، فقال مرة: ليس بشيء، وقال مرة: صالح، ومرة: ضعيف[53]، وقال أحمد: ما أرى به بأساً[54]، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال أبو حاتم: صالح، ليس بالقوي، يكتب حديثه[55]، وقال النسائي: ضعيف[56]، وقال ابن عدي بعد ما سبر مروياته: لم أر به بأساً، وأرجو أنه لا بأس به[57]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ من السادسة، مات في آخر خلافة المنصور[58].

---

(48) ابن شبة، تاريخ المدينة (64/1- 65).

(49) أبو بكر بن يحيى بن النضر الأنصاري، السلمي، المدني، روى عن: أبيه، وعنه: حاتم بن إسماعيل، ومحمد بن عمر، وحاتم بن إسماعيل، قال الذهبي: ما وثق ولا ضعف ما كأنه قوي، وقال ابن حجر: مستور من السابعة. راجع: المزي، تهذيب الكمال (152/33- 153)، والذهبي، ميزان الاعتدال (10036/507/4)، وابن حجر، تقريب التهذيب (7996).

(50) يحيى بن النضر الأنصاري السلمي المدني، وثقه أبو حاتم، والعجلي، وابن حجر، وزاد: من الرابعة. المزي، تهذيب الكمال (16/32- 17)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (803/192/9)، وابن حجر، تقريب التهذيب (7659).

(51) ابن النجار، الدرة الثمينة في أخبار المدينة (126/1).

(52) السمهودي، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى (43/3).

(53) المزي، تهذيب الكمال (114/24- 115)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (415/8).

(54) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، راية عبد الله (رقم 2406).

(55) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (841/151/7).

(56) النسائي، الضعفاء والمتروكين (505).

(57) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (207/7).

(58) ابن حجر، تقريب التهذيب (5611).

3. عبد الله بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، هو الأنصاري، روى عن: أبيه، وجابر، وعنه: كثير بن زيد، وعبد الله بن محمد بن عقيل، ذكره البخاري في التاريخ الكبير [59]، وابن ابي حاتم في الجرح [60]، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات [61]، وقال الحسيني [62]، وابن حجر [63]: فيه نظر.

قلتُ: يعني أنه هو عبد الله بن عبد الرحمن، ولعلهما يرجحان كونه والد عبد الرحمن الذي صرح كثير بالسماع منه عند ابن سعد وغيره، مات مقتولاً يوم الدار مع عثمان [64]، يعني يوم حوصر عثمان بن عفان رضي الله عنه.

4. جابر، هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن حَرَام، بمهملة وراء، الأنصاريّ، ثم السلمي، بفتحتين، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة، بعد السبعين، وهو ابن أربع وتسعين [65].

المطلب الرابع: الحكم على الحديث

هذا الحديث ضعيف جداً بجميع طرقه للأسباب الآتية:

أولاً: أن في الإسناد الأول، راوياً مجهولا، وهو عبد الله بن عبد الرحمن، وتلميذه، كثير بن زيد، وإن كان مختلفاً فيه، إلا أنه لا يحتمل التفرد لأنه يخطئ، وأمَّا الطرق الأخرى فكلها ضعيفة جداً لا تقوى لترقية الإسناد، ففي الطريق **الأول** ابن أبي ذئب وهو لا يبالي عمن يحدث، وشيخه مجهول العين، وفي الطريق **الثاني**، الفضل بن مبشر، وجميع حديثه لا يتابع عليها كما قال ابن عدي، وتلميذه ابن أبي ذئب يروي عن الضعفاء، والواقدي، متروك، وفي **الثالث**: سعيد بن معاذ، وهو مجهول الحال، وفي **الرابع**: انقطاع في أول السند، وإرسال في آخره، ومثل هذه المتابعات لا ينجبر بها الإسناد، وكذا حال الشواهد، كما سبق بيانه، خاصة عند ثبوت الخطأ في متن الحديث كما سيأتي هنا.

ثانياً: أن كثير بن زيد الذي عليه مدار الحديث عند أحمد قد اضطرب في إسناده، فجعله مرة عن: عبد الله بن عبد الرحمن، ومرة عن: أبيه عبد الرحمن، ومرة عن: المطلب بن حنطب مرسلاً، كما اضطرب في متنه، كما سيأتي في السبب الثالث، وهذا التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج، يوهن راويه وينبئ عن قلة ضبطه، إلا أن يكون من الحفاظ المكثرين المعروفين، كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى [66]، ولذا لا يلتفت إلى من حسن أو جود إسناده، والله أعلم.

ثالثاً: أن في متنه علتين:-

الأولى: الاضطراب، فمرة يقول "مسجد الفتح"، ومرة يقول "مسجد الأحزاب" ومرة يقول "مسجد قباء" ومرة يقول "على الجبل" ومرة يقول "المسجد الأعلى" إلى غير ذلك.

---

(59) البخاري، التاريخ الكبير (392/133/5).

(60) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (437/95/5).

(61) ابن حبان، الثقات (8753/3/7).

(62) الحسيني، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال (رقم 455).

(63)ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة (رقم 563).

(64) السخاوي، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (2115/53/2).

(65) ابن حجر، تقريب التهذيب (871)، وراجع ترجمته مطولة في ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (219/1)، وابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة (256/1)، وابن حدر، الإصابة في تمييز الصحابة (212/2).

(66) ابن حجر، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير (470/2).

قلتُ: إن صح الجمع بين بعضها، كالفتح، والأحزاب، وغيرها، فكيف بقباء، وغير ذلك، مما يدل على وجود مسجد في هذا الوقت، إلا إذا أريد مكان السجود وسمي فيما بعد باسم المكان أو الغزوة، ومع ذلك لا يستقيم مع مسجد قباء، فتكون زيادة شاذة فضلا عن ضعف الإسناد أيضا.

العلة الثانية: أن فيه نكارة، لأن المعروف في عهد النبي- ﷺ- أن المدينة لم يكن بها إلا مسجد قباء، والمسجد النبوي، وأن هذا المسجد مستحدث، بناه عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه [67]، وقد نسبوه إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم، إلا إذا أريد مكان السجود وسمي فيما بعد باسم المكان أو الغزوة كما سبق، ومما يدل على عدم وجود مسجد يومها، قول أبي غسان [68] شيخ ابن شبة: وسمعت واحداً ممن يوثق به يذكر الموضع الذي دعا عليه رسول الله- ﷺ- من الجبل، هو اليوم إلى الاسطوانة الوسطى الشارعة في رحبة المسجد الأعلى [69].

رابعاً: أن الاستدلال بفضل الزمان، أو حتى المكان بعمل الصحابي، ومن ثم ترقية الحديث به، لا يصح لما يلي:

1. لأن الإسناد إليه ضعيف جداً كما سبق، وما يقال في المرفوع يقال في الموقوف أيضاً.
2. وعلى فرض صحته، فلا حجية فيه على الراجح، لأنه اجتهاد منه رضي الله عنه، كما ذهب إليه أهل الأصول، بأن الراجح في مذهب الصحابي، أنه حجة، إذا كان قوله معلوماً عند الصحابة، ولم يخالفه أحد، فهو كالإجماع السكوتي، وأما إذا خالفه غيره من الصحابة فلا يكون حجة على الراجح إلا في الأمور التي لا تدرك بالرأي والاجتهاد، كالأحكام التعبدية، والمقادير الشرعية وغيرها؛ لاستناد الصحابي فيها على ما سمعه من النبي- ﷺ- [70].

ومسألة جابر رضي الله عنه توفرت الدواعي على نشرها، ولم يُرَو إلا تفرده بها، ولم يكررها النبي صلى الله عليه وسلم، ولا حث عليها أصحابه بالقول، كعادته في إرشادهم إلى ما ينفعهم في الدنيا والآخرة، وأيضاً قد ثبت دعاء النبي- ﷺ- في غزوة بدر، واستجاب الله له[71]، ولم يقل أحدٌ أن هذا زمان أو مكان استجابة، وكل هذا يدل على أن الاستجابة وقعت اتفاقاً بعد الإلحاح في الدعاء، الذي هو مظنة الاستجابة، وليس لفضل المكان أو الزمان، ومع ذلك فإن كثرة طرق الحديث وإن كانت بهذا الضعف تدل على أن له أصلاً، وهو القدر المتفق عليه أن النبي- ﷺ- دعا يوم الأحزاب وهو ثابت في الصحيحين من حديث عبد الله بن أبي أوفي بلفظ "دعا رسول الله- ﷺ- يوم الأحزاب على المشركين، فقال: اللهم منزل الكتاب، سريع الحساب... الحديث [72].

---

(67) محمد إلياس عبد الغني، المساجد الأثرية في المدينة المنورة (139) هـ

(68) أبو غسان، هو محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد الكناني المدني، قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس به بأس، ووثقه الدارقطني، وابن حجر، وزاد: لم يصب السليماني في تضعيفه، وقال ابن حزم: مجهول، ورده ابن حجر في التهذيب. راجع: المزي، تهذيب الكمال (26/637- 638)، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/123/553)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (9/518)، وابن حجر، تقريب التهذيب (6390).

(69) ابن شبة، تاريخ المدينة (1/60).

(70) راجع: المرادي علاء الدين، التحبير في شرح التحرير (8/3797)، والقرافي، شرح تنقيح الفصول (444).

(71) الحديث بتمامه أخرجه مسلم في صحيحه، ك الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر (3/1383/1763)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: لما كام يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً، فاستقبل نبي الله القبلة، ثم مد يديه، فجعل يهتف بربه "اللهم انجز لي ما وعدتني... الحديث".

(72) أخرجه البخاري في صحيحه، ك. الجهاد، باب: الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة (4/44/2933). ومسلم في صحيحه- ك. الجهاد والسير، باب كراهية تمني لقاء العدو (3/1363/1742)، من طريق إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى مرفوعاً به.

فثبت بذلك ضعف الحديث سنداً ومتناً، إلا حصول قدر الدعاء الثابت بالأحاديث الأخرى الصحيحة من غير فضل للمكان أو الزمان في استجابة الدعاء، والله أعلم.

الخاتمة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأعانني على كتابة هذا البحث، راجياً إياه سبحانه، أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وقد توصلت من خلاله إلى عدة نتائج، وتوصيات، هذه أهمها:

أولا- أهم النتائج:

1. دقة منهج النقاد في التصحيح والتضعيف واعتبار القرائن في تقوية الحديث بها.
2. أن الحديث ضعيف جداً، سنداً ومتناً، ولا يصح العمل به ولو في فضائل الأعمال، لفقدانه الشرط الأول، وهو ألا يكون شديد الضعف، وقد سبق أن الحديث فيه اضطراب ونكارة، وهما من الضعيف الذي لا ينجبر.
3. أن كثرة الطرق ليست شرطاً في تقوية الحديث، بل قد تكون دليلاً على شدة ضعفه، قال الإمام الزيلعي رحمه الله تعالى "وكم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف، كحديث الطير... بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً [(73)].
4. أن الراوي المختلف فيه، وإن كان حديثه حسناً في الجملة، إلا أنه يجب أن ننبه إلى أنه إذا أخطأ، أو خالف من هو أولى منه يرد حديثه، مثله في ذلك مثل الثقة الذي يرد حديثه إذا أخطأ، لمخالفته من هو أوثق منه، ويسمى حديثه بالشاذ.
5. أهمية إخراج مثل هذه الدراسات والتي تكون عوناً للدعاة وطلاب العلم على نشر المفاهيم الصحيحة من دين الله تعالى، والذب عن شرعه، وسنة حبيبه صلى الله عليه وسلم، حتى لا تنشر المفاهيم المغلوطة في أوساط كثير من الناس ولو كانوا مشتغلين بهذا الفن.
6. أن اجتهاد الصحابي، لا يكون حجة متفقاً عليها، إلا إذا انتشر بين الصحابة، ولم يُعرف له مخالف.

التوصيات والمقترحات.

1. العناية بإفراد الأحاديث المشهورة على ألسنة الدعاة ووسائل التواصل الاجتماعي وهي غير مقبولة بأبحاث مستقلة لبيان شذوذها ونكارتها، حتى يعبد الله على مراده.
2. وكذا العناية بمنهج أئمة النقد في التصحيح والتضعيف، وأن ليس كل ضعيف يعتبر به أو ينجبر.
3. إفراد أبحاث توقف طلاب العلم على حقيقة القرائن التي ترقي الحديث والتي لا ترقيه، ومتى ينجبر بها الحديث ومتى لا ينجبر كالتي معنا في البحث وهي عمل الصحابي.
4. كما أوصي الباحثين الذين بذلوا جهدا في الفاع عن السنة وبيان مناهج أهل النقد في قبولها وردها بنشرها، أو نشر ملخص لها على وسائل التواصل المعروفة لينتفع به طلاب العلم.

وأسال الله أن يجعل عملي هذا خالصا، وأن يتجاوز عما فيه من خلل وتقصير وهو الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(73) الزيلغي، نصب الراية لأحاديث الهداية (360/1).

ثبت بالمصادر والمراجع

- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفي: 327هـ)، الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن – الهند، ط1، دار إحياء التراث العربي- بيروت 1271هـ 1952 م.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (المتوفي: 327هـ)، المراسيل، ت: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، 1397هـ.
- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (المتوفى: 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية- بيروت، 1399هـ-1979م.
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفي: 597هـ)، مثير الغرام الساكن إلى أشرف الأماكن، ت: د/ مصطفي محمد حسين الذهب، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط1، 1415 هـ- 1995 م
- ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفي: 597هـ)، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفي عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1412 هـ- 1992 م.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو الشهرزوري (643هـ)، علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر ط: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- ب يروت1406هـ- 1986م.
- ابن النجار، محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن (المتوفي: 643هـ)، الدرة الثمينة في أخبار المدينة، ت: حسين محمد علي شكري، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، د.ت.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفي: 354هـ)، الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية الأولى، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد- الدكن- الهند، 1393 هـ = 1973م.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفي: 354هـ)، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد ط، دار الوعي ط: الأولى، 1396هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفي: 852هـ) تقريب التهذيب، بعناية: عادل مرشد، دار: الرسالة العالمية، ط: الثانية، 1435هـ- 2014م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفي: 852هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ط: دار الكتب العلمي ط: الطبعة الأولى 1419هـ 1989م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفي: 852هـ)، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر بيروت، ط: الأولى، 1996م.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفي: 852هـ)، تهذيب التهذيب، ط: الأولى، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند د. ت.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني (المتوفي: 852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ت: عبد الله الرحيلي، الناشر، مطبعة سفير بالرياض، ط: الأولى 1422هـ.

- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، البغدادي، الحنبلي (المتوفي: 795هـ)، شرح علل الترمذي، ت: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار- الزرقاء – الأردن، ط: الأولى، 1407هـ- 1987م.
- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي (المتوفي: 230هـ)، الطبقات الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1410هـ- 1990م.
- ابن شاهين، أبو جعفر عمر بن شاهين (المتوفي: 385هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية، ط: الأولى، 1404هـ
- ابن شبة، عمر بن شبة البصري (المتوفي: 262هـ)، تاريخ المدينة، ت: فهيم محمد شلتوت، ط: الأولى- 1399هـ.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله عبد البر أبو عمر القرطبي (المتوفي: 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ت: مصطفي بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، لناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ط:1387 هـ
- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، (المتوفي: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل عبد الموجود وغيره، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى:1418هـ _1997م
- ابن منظور، محمد بن مكرم ابن على (المتوفي: 711هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ
- أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفي: 241هـ)، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، ت: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، ط: الثانية، 1422هـ- 2001م.
- أحمد بن حنبل الشيباني (المتوفي: 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ت: شعيب ط: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1421 هـ- 2001 م
- البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، (المتوفي: 256هـ)، الأدب المفرد، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: الثالثة: 1409هـ- 1989م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، (المتوفي: 256هـ)، التاريخ الكبير، الناشر: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – الدكن، تحت مراقبة: محمد بن عبد المعين خان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي، (المتوفي: 256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، ط الأولى، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) 1422هـ
- البرقاني، أحمد بن محمد أبي بكر الحافظ (المتوفي: 425هـ)، سؤلات البرقاني للدار قطني، رواية الكرجي عنه، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الناشر: كتب خانه جميلي لاهور – باكستان، ط: الأولى، 1404هـ
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو (المتوفي: 292هـ)، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، ت: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم _ ط: الأولى 1988_2009م.
- البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل قايماز، (المتوفي: 840هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، ت: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف ياسر إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر – الرياض، ط: الأولى 1420هـ- 1999م.
- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي (المتوفي: 458هـ)، شعب الإيمان، ت: د عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، 1423 هـ- 2003 م

- الجرجاني، محمد بن أحمد بن حسين بن الغِطْريف بن الجهم الغِطْريفي (المتوفي: 377هـ)، جزء ابن غطريف ت: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، ط: الأولى، 1417 – 1997م.
- الحسيني، محمد بن علي الدمشقي (المتوفي: 765هـ)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، ت: عبد المعطي قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية كراتشي، ط: الأولى د.ت.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي (المتوفي: 388هـ)، شأن الدعاء، ت: أحمد يوسف الدّقاق الناشر: دار الثقافة العربية، ط: الأولى، 1404 هـ- 1984م، الثالثة، 1412 هـ- 1992 م.
- الخطيب، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، (المتوفى:469هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، 1422هـ.
- الخطيب، أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، (المتوفى:469هـ)، غنية الملتمس ايضاح الملتبس، ت: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري، مكتبة الرشد- السعودية/ الرياض، ط: الأولى، 1422هـ-2001م
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفي: 748هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1382هـ- 1963 م.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفي: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، 1405هـ 1985م.
- الرَّامَهُرمُزِيّ، أبومحمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (المتوفي: 360هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ت: محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط: الثالثة، 1404هـ.
- الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفي: 762هـ)، نصب الراية نصب الراية لأحاديث الهداية، ت: محمد عوام، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر- بيروت ط: الأولى، 1418هـ/1997م.
- السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن (المتوفي: 902هـ)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، الناشر: الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط: الأولى- 1414هـ_1993م.
- السمهودي، علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي، نور الدين أبو الحسن (المتوفي: 911هـ)، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – 1419هـ.
- الطيالسي، سليمان الطيالسي أبو داود البصري (المتوفي: 204هـ) مسند أبي داود الطيالسي، ت: محمد بن عبد المحسن التركي ط: دار هجر – مصر، ط: الأولى، 1419 هـ- 1999م
- علاء الدين المرادي (المتوفي: 885هـ)، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، ت: عبد الرحمن جبرين، وآخرون، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى- 1421هـ.
- القرافي، أحمد بن إدريس أبو العباس المالكي (المتوفي: 684هـ) شرح تنقيح الفصول، ت: طه عبد الرؤوف سعد الناشر: شركة الطباعة الفنية المتحدة ط: الأولى، 1393هـ- 1973 م.
- القزويني، أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين (المتوفي: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام: 1399هـ- 1979م.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفي / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، المعجم الوسيط، ألفه، الناشر: دار الدعوة، د.ت.

- محمد إلياس عبد الغني، المساجد الأثرية في المدينة المنورة، مطابع الرشيد- المدينة المنورة، ط3، 1419هـ – 1999م.
- محمد بن محمد حسن شُرَّاب، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، دار القلم، دمشق- بيروت، ط: الأولى- 1411 هـ
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج القضاعي الكلبي (المتوفي: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى، ج35، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1400 – 1980.
- مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (المتوفي: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد الدمشقي (المتوفي:600هـ)، الترغيب في الدعاء، ت: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار ابن حزم، بيروت، د.ت.
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني (المتوفي: 303هـ)، الضعفاء والمتروكين، ت: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، ط1، 1396هـ.
- الواقدي، محمد بن عمر بن واقد السهمي، (المتوفي: 207هـ) المغازي، ت: مارسدن جونس، الناشر: دار الأعلمي – بيروت، ط: الثالثة- 1409/1989م.